

اللجوء البيئي من منظور الأمن الإنساني

Environmental asylum from the perspective of human security

ليندة سباش¹، سمير بن عياش²¹ جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، lynda.sebbache@gmail.com² جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، s.benayache@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2024/04/01

تاريخ القبول: 2023 / 11 / 12

تاريخ الاستلام: 2023/08/30

ملخص:

أفرزت النقاشات الراهنة حول المواضيع المتعلقة بأسباب وانعكاسات اللجوء البيئي، وآثارها على الأمن البيئي مقارنتين تتعلقان ب: حماية الدولة من الأخطار البيئية، حماية الإنسان من آثار المشاكل البيئية، تحاول هذه الورقة البحثية اظهار تجليات المقارنتين مقارنة بالبعد المفاهيمي، كما ستركز على أهمية الأمن الإنساني في التعامل مع الآثار المترتبة عن المشاكل البيئية، وما يتعارض مع تحقيق التنمية المستدامة، وهذا بالبحث عن غاية حماية الإنسان وتحقيق أمنه كهدف أساسي للأمن، ستحاول الإجابة عن اشكالية رئيسية مفادها: هل يمكن فهم اللجوء البيئي بشكل أفضل من منظور الأمن الإنساني؟ خلصت هذه الورقة البحثية إلى أنه من الضروري جعل الإنسان جوهر النشاط البيئي وحماية حالات اللجوء البيئي بما يمكن من تحقيق الأمن الإنساني، مع التأكيد على ضرورة التعامل مع المفاهيم المرتبطة بالأمن بصفة متكاملة.

كلمات مفتاحية: اللجوء البيئي، الأمن، الأمن البيئي، الأمن الإنساني، المشاكل البيئية.

Abstract:

The current discussions on topics related to the causes and repercussions of environmental asylum, and their effects on environmental security, resulted in two approaches related to: protecting the state from environmental dangers, protecting humans from the effects of environmental problems. This paper attempts to show the manifestations of the two approaches compared to the conceptual dimension. will also focus on the importance of human security in dealing with the effects of environmental problems, what is inconsistent with achieving sustainable development, and this is by searching for the goal of protecting people and achieving their security as a primary goal of security. will attempt to answer a major problem: Can environmental asylum be better understood from the perspective of human security? concluded that it is necessary to make man the core of environmental activity and to protect environmental asylum cases in order to achieve human security, with an emphasis on the need to deal with concepts related to security in an integrated manner.

Keywords: environmental asylum, security, environmental security, human security, environmental problems.

أدى التدهور البيئي والتغيرات المناخية المتسارعة الى تفاقم ظاهرة اللجوء البيئي التي ضغطت على الدول المستقبلية للاجئين، فبعد أن كانت الدول المستضيفة للاجئين تعاني من آثار اللجوء الناجم عن الأسباب السياسية والاقتصادية ، أصبحت تعاني أيضا من هذه الظاهرة، فتبعات اللجوء البيئي وتأثيره لا يقتصر على مناطق بعينها فتداعياته قد انعكست على كل دول العالم بسبب الضغط المتزايد على الموارد المرتبطة بالماء والغذاء، فالتقارير العالمية قد أكدت على خطورة هذه الظاهرة التي ستزداد مع مرور الوقت سوءا، فرغم أن المجتمع الدولي قد أقر بخطورة التدهور البيئي إلا أن الإجراءات المتبعة من أجل الحد من تبعات هذا التدهور تبقى غير كافية وبطيئة من حيث التطبيق، فالدول المتقدمة على الرغم من أنها المساهم الأكبر في هذا التدهور ألا أنها ترفض التعامل بجدية مع هذا التدهور بسبب مصالحها الاقتصادية والسياسية التي تعتبر أولوية مقارنة بقضايا البيئة والتغير المناخي.

من ناحية أخرى نجد أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قد أصدر عديد التقارير المتتابعة والتي جعلت البيئة مرتبطة بالأمن، حيث أصبح لزاما على الدول أن تأخذها على محمل الجد، وإن كان هذا قد حقق قفزة نوعية من حيث إيلاء الجانب البيئي أهمية في الأجندات السياسية إلا أنه كما أسلفنا يبقى دون المستوى المطلوب.

تأسيسا على هذا نجد أن الأمن البيئي كأحد مكونات الأمن الإنساني يرتبط بالتقليل من التدهور البيئي والتغيرات المناخية ويحاول توطيد كل إنسان في بيئته تجنباً للجوء، كما أن الأمن الإنساني يعمل على تنمية المجتمعات من خلال العمل على تطوير القدرات والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للدول مع الاستغلال العقلاني للموارد، فالهشاشة الاقتصادية والسياسية تفاقم من الوضع المتردي للأفراد، والتي بدورها تضغط على الطبيعة.

لكن هذا لا يعني أن الأمن الإنساني كفلسفة ونظرية قابل للتطبيق، فهو مفهوم يصطدم بواقع الإنسان وتناقضاته ووعيه بمتطلبات هذا الأمن، وهذا ما يفسر الاختلاف الموجود بين الدول التي تبنت المفهوم وحاولت اعتماده واقعيًا، فهناك دول نجحت في الوصول الى مستويات مقبولة من الأمن الإنساني، على عكس دول أخرى مازالت تتخبط في المفهوم التقليدي للأمن والتي وإن تبنت المفهوم نظريا إلا أنها لم تستطع توطينه، كما أن التطور والتقدم الذي عرفه العالم والذي سهل حياة البشر وجعلها أكثر رفاهية جلب معه تهديدات وأخطار جديدة من الصعب التعامل معها.

لذلك فإن هذه الورقة البحثية جاءت من أجل توضيح العلاقة بين اللجوء البيئي والأمن الإنساني، من خلال الحديث عن دور الأمن الإنساني في التقليل من الأخطار البيئية وترسيخ التنمية المستدامة واستقرار الشعوب في موطنها، إضافة الى الحديث عن التهديدات التي قد تنجم عن اللجوء البيئي والتي تحتاج الى آليات لحفضها.

- إشكالية الدراسة:

تعد البيئة مجالا يشترك فيه كل البشر، وأي خلل يحدث في حيز طبيعي معين سيؤثر على كل البيئة، لذلك فإن الأخطار البيئية تعد معضلة عالمية لم تسفر فقط عن شح الموارد واختلال النظام الحيوي وغيره من السلبيات، بل نجم عنها اللجوء البيئي حيث تأثرت حياة اللاجئين الذين فقدوا عنصر الاستقرار والحماية من جهة، ومن جهة أخرى أثروا على الدول

المستضيفة لهم أين أخلوا بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي وزاحموا شعوب هذه الدول في بيئتهم ومواردهم ، ليس هذا فحسب فالإحصائيات تؤكد أن هذه الظاهرة تزداد من سنة إلى أخرى حيث قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقريرها السنوي الصادر في جوان 2023 أن عدد النازحين أو اللاجئين كان يبلغ 108,4 مليون شخص في نهاية سنة 2022 بزيادة قدرها 19,1 مليوناً عما كان عليه العدد في نهاية 2019،¹ لكن حتى من هذه الإحصائيات لا يمكن معرفة العدد الحقيقي للاجئين البيئيين نظراً لتعدد أسباب اللجوء التي قد تقترن مع العنف والكوارث والتغير المناخي والصراعات السياسية.

من هذا المنطلق: كيف يمكن التصدي للهجرة البيئية من منظور الأمن الإنساني؟ وماهي آليات الأمن الإنساني للحد من تهديدات اللجوء البيئي؟ وهل توجد حقوق وحماية قانونية للاجئ البيئي؟

- أهمية الورقة البحثية:

على الرغم من أن هناك عديد الدراسات والتقارير التي تناولت موضوع اللاجئين البيئيين من منظور الأمن الإنساني، لكن التغيرات والتحولات الكبيرة والمتسارعة التي تشهدها البيئة، والتي تنبأ العلماء والمختصين بحدوثها مستقبلاً حدثت بوتيرة أسرع مما كان متوقع ، وبالتالي من الضروري فهم ظاهرة اللاجئين البيئيين وما تم اتخاذه من إجراءات في هذا الجانب ، وأيضاً كيفية تعاطي الأمن الإنساني مع هذه الظاهرة، يعني هل الإجراءات المتخذة كفيلة بالحد من هذه الظاهرة أو حتى التقليل منها نسبياً أم العكس، فكل مجالات الحياة مرتبطة بالأمن سواء الأمن البيئي أو الغذائي أو الطاقوي، من ناحية أخرى تحاول هذه الورقة البحثية أن تساهم في التعريف بهذا الموضوع من خلال تحليل الأفكار والمعلومات التي استجذبت فيه.

- منهج الدراسة :

بما أن هذه الدراسة نظرية فإنه تم الاعتماد على المقاربة الوصفية التحليلية باعتبارها الأنسب لدراسة هذا الموضوع، كم تم الاعتماد على التقارير والإحصائيات الدولية الموثوقة من أجل الاستدلال بها في تحليل العلاقة بين اللاجئين البيئيين والأمن الإنساني.

- خطة الدراسة:

تم العمل في هذه الورقة البحثية وفق الخطة التالية:

- أولاً: اللاجئين وجدلية المفهوم
- ثانياً: هوية اللاجئين البيئيين بين الاعتراف والرفض.
- ثالثاً: دور الأمن الإنساني في الحد من ظاهرة اللجوء البيئي
- خاتمة

وسيتم تفصيل ذلك كما يلي:

2. اللاجئ وجدلية المفهوم.

يمكن القول إن مفهوم اللاجئ البيئي يعد من المفاهيم المركبة التي أحدثت جدلاً واختلافاً، وقبل التطرق إلى هذا المفهوم علينا أن نفهم ماهية اللاجئ أولاً .

2-1: التعريف اللغوي:

يمكن القول إن مفهوم اللاجئ البيئي يعد من المفاهيم المركبة التي أحدثت جدلاً واختلافاً، وقبل التطرق إلى هذا المفهوم علينا أن نفهم ماهية اللاجئ أولاً .

من الناحية اللغوية فإن اللاجئ في اللغة العربية مشتق من يلجأ لجئاً ولجوءاً، والتجأ التجأً وتشير اللفظة إلى المكان الذي يلوذ به الشخص أو الذي يعتصم به سواء كان مكاناً أو إنساناً، وهي أيضاً المعقل والملاذ والحصن أو المكان الذي يحتمي فيه الخائف، يُقال لجأتُ إلى الشيء والمكان ولجأتُ إلى فلان لجوءاً، والتجأتُ بمعنى استندت إليه واعتضدت به، أو عدلت عنه إلى غيره كأنه إشارة إلى الخروج والانفراد² .

أما في اللغة الإنجليزية Refugee اللاجئون هم الأشخاص الذين أُجبروا على مغادرة منازلهم أو بلادهم، إما بسبب وجود حرب هناك أو بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية.³

أما اللاجئ asile بالفرنسي فتقال في الممارسة الإدارية لأشخاص لا يدخلون في أي فئة من فئات اللاجئين، وإنما بإمكانهم الاستفادة من هذه بعض التسهيلات الإدارية بهذه الصفة التي يحملونها⁴.

عندما نحلل التعاريف اللغوية نجد أن اللاجئ هو الفرد الذي يفر قصراً من ظروف معينة لا يستطيع تحملها.

- 2-2: تطور مفهوم اللاجئ من الناحية التاريخية والقانونية :

من الناحية التاريخية نجد بأن اللاجئ موجود منذ القدم، بحيث كانت المعابد والأضرحة ملاذاً آمناً للمضطهدين والهاربين من بطش الحكام أو الأعداء حتى أن اللجوء لم يكن حكراً على طبقة معينة على غرار طبقة العبيد بل أيضاً مس الحكام الذين فقدوا سلطتهم أموالهم.

كذلك نجد أن اللجوء مذكور في الأديان السماوية، بحيث أن الأديان ضمنت حق اللجوء للمضطهدين والفارين.

لكن مع الوقت تغير وضع اللاجئ بسبب خاصة مع الحرب العالمية الأولى والثانية، فأعداد اللاجئين تزايدت بصورة كبيرة جداً، ولم يعد اللاجئين مجموعة من الأشخاص الأجانب الذين يحصلون على الحماية، بل أصبح من الصعب التعامل مع الأعداد الكبيرة للاجئين.

لذلك أصبحت قضية اللاجئين قضية دولية، فبعد انشاء عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، قامت هذه العصبة بعدد الإجراءات التي تسهل إقامة اللاجئين في الدول المستضيفة، بحيث أنها قامت عام 1921 بإنشاء أول منظمة دولية تعنى باللاجئين أطلق عليها اسم " المفوضية العليا للاجئين".

قامت المفوضية برئاسة المفوض " فريتشوف نانسن" بمنح جواز سفر للاجئين، و هذا ما أعطاهم الحماية الدولية، بداية تم منح هذا الجواز للاجئين الروس المتضررين من الثورة البلشفية، لكن فيما بعد تم منحه لعدد اللاجئين، و هذا ما أعطى الحماية الدولية للاجئين التي محت عنهم صفة انعدام الجنسية أو تغييرها⁵.

توالت الاتفاقيات الدولية المعنية باللاجئين بعد ذلك ألا أن عصبة الأمم لم تستطع التحكم في العدد الكبير منهم لذلك قامت سنة 1933 بتعيين "MACDONALD James" مفوضا ساميا معنيا باللاجئين الألمان، حيث قام خلال سنتين بتوطين ما يزيد عن 80 ألف لاجئ، لكن هذا لم يكن كافيا بسبب عدم حماية عصبة الأمم لليهود الألمان الذين كانوا يعانون من فقدان حقوقهم الأساسية.

ازداد الأمر تعقيدا مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، و مع تحول عصبة الأمم الى الأمم المتحدة قامت بإنشاء " المنظمة الدولية للاجئين " في شهر ديسمبر لسنة 1946 و التي اعتبرت أول من منظمة دولية اهتمت بظاهرة اللجوء من خلال التوطين في الدول المستضيفة أو إعادة اللاجئين لوطنهم ، العلاج وتقديم المساعدة، الحماية القانونية للفئات التي لم تحصل على جنسية جديدة، حيث قامت من 1947 إلى 1952 بتوطين ما يزيد عن مليون لاجئ ونازح خارج أوطانهم، إعادة 73 ألفا منهم إليها والتكفل بـ 31 ألفا آخرين أغلبيتهم من أوروبا الشرقية والذين رفضوا العودة إلى بلدانهم الأصلية⁶.

أصبحت قضية اللاجئين قضية دولية بسبب الاعتبارات السياسية و الاقتصادية التي تلت الحرب لذلك كان لزاما وضع إجراءات تضمن حقوق هذه الفئة، لذلك في نهاية 1950 تم انشاء المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة التي عملت على تأمين الحماية القانونية والإدارية للاجئين إلى حين حصولهم على جنسية الدولة التي يقيمون فيها.

وفي سنة 1951 تم تبني اتفاقية حماية اللاجئين، حيث تعد من بين أهم الاتفاقيات التي كرسست الحماية الفعلية للاجئين عالميا.

ووفقاً لهذه الاتفاقية، يُعرّف اللاجئ على أنه كل شخص " يوجد خارج دولة جنسيته بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك"⁷.

إن مفهوم اللاجئ ليس مفهوما بسيطا وواضحا كما يبدو، لكن هذا المفهوم خضع لعدد التجاذبات السياسية المرتبطة بالهجرة والطائفة، حيث أن الاتفاقيات السابقة لبروتوكول 1951 حرصت على ذكر الطائفة والانتماء، لكن حتى بعد تلافي

هذا الإشكال، ظهر إشكال آخر مع تداعيات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه والمعسكر الغربي من ناحية من هو اللاجئ الذي يحتاج المساعدة من عدمه، لذلك جاء بروتوكول 1967 ليشرح ويفصل أكثر في هذا الأمر.

3- هوية اللاجئ البيئي بين الاعتراف والرفض:

إن اللجوء وتغيير مكان العيش بسبب الكوارث الطبيعية ليس وليد التغيرات المناخية الحالية، بل هو موجود منذ القدم، لكن صفة اللاجئ البيئي و مرادفاتها هي المفهوم الجديد الذي أراد المختصون في البيئة ادراجه بالتوازي مع صفات اللاجئ الأخرى.

3-1: تطور استخدام مصطلح "اللاجئ البيئي":

استخدم مصطلح "اللاجئ البيئي" رسميًا لأول مرة في 1976 من طرف، "ليستر براون" من معهد المراقبة العالمية. حيث سيطرت في هذه الفترة الأدبيات المرتبطة بالبيئة و ندرة المياه و النمو السكاني ، ثم تم استخدام المصطلح لاحقًا في سنة 1984 في وثيقة إحاطة من المعهد الدولي للبيئة المرتبطة بما سمي بتقرير "عصام الخناوي" إن بحث الخناوي (1985) لم يسلط الضوء على النقاش حول لاجئي البيئة فحسب، بل أيضا اضطلع بتعريف اللاجئ البيئي بشكل رسمي⁸، ومنذ ذلك الحين، كان هناك انتشار في استخدام مصطلح "المهاجر البيئي" ومجموعة من الفئات المماثلة، بما في ذلك "المهاجر البيئي القسري"، و "المهاجر بدوافع بيئية"، و "لاجئ المناخ"، و "لاجئ تغير المناخ"، و "النازحون بيئيًا". ، و "لاجئ الكوارث"، و "نازح بيئي"، و "لاجئ بيئي"، و "شخص نازح بيئيًا"، و "لاجئ بيئي مستقبلي".⁹

وسنقوم بالاستشهاد ببعض التعريفات حتى نفهم أكثر ماهية اللاجئ البيئي.

يعرف الخناوي "اللاجئ البيئي" بأنهم أشخاصا أجبروا على مغادرة مساكنهم المعتادة بصفة مؤقتة أو نهائية، بسبب تدهور متقدم أصاب بيئتهم من جراء عوامل طبيعية أو بشرية أدت إلى خلل كبير في الوسط الذي يعيشون فيه، جعلهم يفقدون الشعور بالاطمئنان على حياتهم".¹⁰

إن هذا التقرير جعل العديد من المختصين يربطون بين عنصر حركة الإنسان و عنصر التغيرات البيئية، فهذه العلاقة هي التي تؤدي إلى اللجوء القسري، و هذا ما جاء في تقرير الباحثة "جودي جاكوبسون Jacobson" الذي أكد على احتمال أن يؤدي تغير المناخ إلى تدفقات مستقبلية من "اللاجئين البيئيين".

كذلك هناك تعريف "مايرز و كانت Myers" حيث تم تعريف لاجئي البيئة بأنهم "الأشخاص الذين لم يعودوا يحصلون على سبل عيش آمنة في أوطانهم التقليدية بسبب عوامل بيئية كبيرة غير معتادة كالجفاف والتصحر وتآكل التربة وإزالة الغابات وندرة المياه وتغير المناخ وكذلك الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والعواصف والفيضانات، وفي مواجهة هذه التهديدات يجد هؤلاء الأشخاص أنه ليس لديهم بديل عن البحث عن مصدر رزق في مكان آخر سواء داخل البلد أو خارجه بصفة دائمة أو مؤقتة".¹¹

3-2: تعريف المنظمة الدولية للهجرة للمهاجرين البيئيين:

كما تقترح المنظمة الدولية للهجرة التعريف التالي للمهاجرين البيئيين:

"المهاجرون البيئيون هم أشخاص أو مجموعات من الأشخاص يضطرون، لأسباب قاهرة تتعلق بتغيرات مفاجئة أو تدريجية في البيئة تؤثر سلباً على حياتهم أو ظروفهم المعيشية، إلى مغادرة منازلهم المعتادة، أو يختارون القيام بذلك، إما بشكل مؤقت أو دائم، والذين ينتقلون سواء داخل بلادهم أو خارجها"¹².

يشير لاجئي المناخ أيضاً إلى مجموعة فرعية من المهاجرين البيئيين الذين أجبروا على الانتقال بسبب "التغيرات المفاجئة أو التدريجية في البيئة الطبيعية المرتبطة بواحد على الأقل من ثلاثة آثار لتغير المناخ: ارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية المتطرفة، والجفاف ونُدرة المياه"¹³.

نلاحظ من خلال هذه التعريفات التي حاولت شرح ظاهرة اللجوء البيئي، أن هذه الظاهرة لا ترتبط باللجوء الخارجي فقط بل حتى باللجوء الداخلي في الدولة نفسها، كما أن اللجوء لا يرتبط بالتغيرات المناخية المفاجئة و المتطرفة على غرار الزلازل و الأعاصير بل أيضاً بالتغيرات البيئية الطويلة الأمد كالتصحّر و الجفاف.

المفروض أن هذه المفاهيم على اتساعها تعمل على شرح اللجوء البيئي ومحاوله تسوية وضعية اللاجئ البيئي، غير أن الواقع غير ذلك فمفهوم اللاجئ البيئي يعد مفهوماً مركباً و معقداً ، لا يوجد اتفاق او اجماع عليه، بسبب صعوبة التسوية القانونية للاجئ البيئي كما أن هناك جدل و لغط كبير حول المصطلح نظراً لأن هناك العديد من الدول التي لا تريد أن تتبنى المصطلح و تصبح مسؤولة عن اللاجئين البيئيين ، كما أن مبادرات توطين اللاجئين البيئيين هي مبادرات فردية ولا يوجد حولها اتفاق.

يمكن الجدل خاصة في صعوبة تحديد اللاجئ البيئي من هو؟ عندما يرتبط الأمر باللجوء الداخلي فإن الدولة تستطيع أن تتحكم نسبياً في عملية اللجوء مع طلب المساعدة الدولية، لكن عندما يرتبط الأمر باللجوء الخارجي فهنا تكمن المشكلة لأن البيئات المتضررة من التغيرات المناخية أو التدهور البيئي تكون ضمن حدود دول تعاني من سياسات اقتصادية هشة أو من صراعات على السلطة أو حروب داخلية، وبالتالي من الصعب التحكم في حركية تدفق اللاجئين أو حتى تحديد وضعيتهم هل لجأوا لأسباب سياسية و اقتصادية أم لأسباب بيئية.

أيضاً من الصعب على الدول المستقبلية للاجئين أي كانت صفتهم استيعاب الأعداد الهائلة من النازحين و ان كانت تملك البنية التحتية و الموارد الكافية، إلا ان ذلك لن يكون على المدى البعيد ناهيك عن التهديدات المرتبطة بالهوية والتوجهات الثقافية و الحضارية.

ترفض الأمم المتحدة أيضاً اعتماد مفهوم اللاجئين البيئيين، و تفرض استخدام مصطلح "مهاجري المناخ" أو مهاجري البيئة. "Climate Migrants" بحيث أن بروتوكول 1951 الذي يعرف اللاجئ مازال على حاله، ولم يتم تضمين

البيئة كسبب للهجرة، على الرغم من المجهودات الكبيرة التي قام بها المدافعون عن البيئة والمناهضون للتغير المناخي من أجل تغيير هذا المفهوم.

عقدت العديد من المؤتمرات التي تحاول التقليل من اللجوء البيئي على غرار المؤتمرات المتعاقبة للأرض و المناخ، أو حتى مؤتمر نانسن المعنون ب "تغير المناخ ونزوح السكان في القرن الحادي والعشرين"، و الذي نظمته الحكومة النرويجية في عام 2011، و ما تلاه من مبادرات بعدها ، غير أن ذلك قانونيا لا يعد ملزما للدول المستقبلية، التي من حقها أن ترفض اللجوء البيئي. كما أن مصطلح التشرد البيئي، و النزوح البيئي طغى على مصطلح اللجوء، فمصطلح اللجوء يعد أقوى ويفرض مسؤولية على الدول المستقبلية لهم.

تعتبر المفوضية السامية لحقوق اللاجئين المعنية أكثر من غيرها، بحماية اللاجئين المتضررين من الكوارث الطبيعية كالزلازل و الأعاصير و الفيضانات، بالموازاة مع مهامها المتعلقة بأنواع اللجوء الأخرى.

4- دور الأمن الإنساني في الحد من ظاهرة اللجوء البيئي:

لقد أدت الحرب الباردة بكل ما فيها من أحداث الى تبلور مفهوم الأمن الإنساني ، بعد ان كان مفهوم الأمن القومي هو المسيطر على أولويات الدولة فالتحديات التي اصبح يواجهها الانسان تجاوزت المفهوم التقليدي للأمن فالدولة لم تعد الفاعل الوحيد المتحكم فيه، فقد تعددت الفواعل المتحركة في الأمن، كما تعددت أشكال الأمن التي اجتمعت في مفهوم الأمن الإنساني، و الذي على الرغم من ظهوره في سياق الحرب الباردة الا لأنه لم يكن بتلك الشهرة و الاهتمام الا عندما ذكرته الأمم المتحدة في تقريرها للتنمية البشرية سنة 1994 و الذي عرفه بأنه "تحرير البشر من التهديدات الشاملة، واسعة النطاق، والتي تمتد لفترات طويلة وتعرض حياتهم للخطر وقد تبني تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 1994 هذا الاتجاه فوضع سبعة أبعاد لمفهوم الأمن الإنساني¹⁴.

1-4: أبعاد الأمن الإنساني:

تتمثل أبعاد الأمن الإنساني فيمايلي:

- الأمن الغذائي ويعني توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء.
- الأمن الصحي ويعني الخلو النسبي من المرض والعدوى.
- الأمن البيئي ويعني الحصول على ما يكفي من الماء الصحي والهواء النظيف والشبكة الأرضية المتناسكة.
- الأمن الشخصي ويتضمن الأمن من العنف والتهديدات البدنية.
- الأمن المجتمعي ويتضمن أمن الهوية الثقافية.
- الأمن السياسي ويتضمن حماية الحقوق الأساسية للإنسان وحرياته.

يحاول الأمن الإنساني بهذه الأبعاد أن يضمن حياة البشر لكن مع التركيز على استدامة الموارد، فكل الأبعاد مرتبطة ببعضها البعض، فالبيئة الآمنة هي التي تجعل حياة الشر تزدهر ضمن حكومة تراعي متطلبات شعوبها وتوفر لهم نوعية حياة جيدة دون ضغط أو تهديداً فأمان الغذاء مرتبط بالصحة ومرتبط بما تنتجه البيئة، وبما تسنه الحكومات من قوانين تضمن هذا الترابط الأمني.

قد يبدو مفهوم الأمن الإنساني مفهوماً مثالياً وصعب التطبيق واقعياً، مع تضارب مصالح الدول وأولوياتها، فعلى الرغم من تعدد التهديدات الأمنية إلا أن الأمن بمفهومه التقليدي لا يزال مسيطر على أجندات الدول، فالصراعات والحروب والتسابق نحو التسلح ما يزال يحظى بالحصصة الأكبر من التمويل والاهتمام مقارنة بأمان الغذاء والبيئة والصحة وغيره.

إن علاقة الأمن الإنساني باللجوء البيئي تقوم على محاولة الأمن الإنساني التوعية بأمنية البيئة و التركيز على المخاطر الناجمة عن الإهمال البيئي، فالجفاف و المجاعة و الزلازل و الأعاصير و الفيضانات هي ظواهر طبيعية موجودة منذ القدم، لكن تدخل الإنسان هو ما فاقم هذه الظواهر، ليس هذا فحسب بل ساهم في التصحر و الحرائق و تآكل الغابات و فقر التربة، فهذه الظواهر مجتمعة انتجت ظاهرة اللجوء البيئي، فعلى الرغم من أن الإنسان معروف بترحاله منذ القدم للبحث عن مصادر عيشه، إلا أن الأمر لم يعد كما كان في الماضي فهناك تعداد سكاني كبير جداً، مع شح تدريجي في الموارد.

إن الأمن بمفهومه التقليدي يقوض من جهود الأمن الإنساني في العمل على التقليل من التهديدات المرتبطة بالبيئة والمناخ، فالصراع على الموارد والغلو الاقتصادي المرتبط بالإنتاج وانتشار ثقافة الاستهلاك. أثر في المناخ والبيئة، فهناك استهلاك مفرط للموارد الطبيعية خاصة ما يتعلق بالماء والتربة والهواء، فالتلوث أدى إلى عدم وجود أمان صحي و غذائي كما أثر على طبقة الأوزون وساهم في التغيرات المناخية المتطرفة من ارتفاع لدرجات الحرارة و الفيضانات وغيره. الأمن البيئي يقصد به "حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة"¹⁵

4-2 : كوارث هددت الأمن الإنساني بفعل الإنسان:

لكن هناك العديد من الكوارث التي تسبب بها الإنسان و التي سنذكر عينة منها:

- كارثة عام 1986 في محطة تشرنوبيل الكهروذرية بالاتحاد السوفيتي سابقا : والتي حدثت نتيجة الانفجار الذي وقع في أحد مفاعلات المحطة ما أدى إلى تسرب كميات هائلة من الإشعاعات النووية، حيث أودت هذه الكارثة بحياة أكثر من 100 انسان وجرى إجلاء حوالي 14 ألف شخص.
- كارثة انفجار مصنع الكيماويات في تولوز بفرنسا عام 2001 في مصنع AZF للصناعات الكيماوية : بحيث أودى الانفجار بحياة 30 شخصا واصابة أكثر من 300 آخرين وتدمير وتضرر 1000 منزل سكني بينها 80 مدرسة وجامعتان و185 روضة أطفال، وتوقف النشاط الانتاجي لأكثر من 130 مؤسسة صناعية، وبقي 40 ألف انسان من دون سكن.¹⁶

هذه عينة فقط من الكوارث والتي تسببت في ضرر بيئي و صحي كبير، أثاره مازالت مستمرة على الرغم من مرور وقت طويل على حدوثها.

3-4 : الكوارث المتعلقة بالتغيرات المناخية

وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منذ عام 2010، يضطر حوالي 21.5 مليون فرد سنوياً إلى مغادرة المناطق التي يعيشون فيها بسبب الكوارث المتعلقة بالتغيرات المناخية، سواء الفيضانات أو الارتفاع الكبير في درجات الحرارة، أو العواصف وغيرها من الظواهر المتعلقة بالتغيرات المناخية. ومن المتوقع أن يشهد هذا الرقم ارتفاعاً كبيراً خلال العقود القادمة، حيث تقدر بعض المراكز البحثية المتخصصة أن يصل عدد النازحين بفعل المناخ إلى 2.1 مليار فرد بحلول سنة 2050.¹⁷

إن أمننة البيئة هي التي تحد من ظاهرة اللجوء¹⁸، فالبيئة تتجاوز حدود الدول، كما أنها حيز يتشارك فيه الجميع، فحتى الدول التي لم تساهم بدرجة كبيرة في التلوث، ستتأثر بهذا التلوث، فربط المتغير البيئي بمتغير التنمية يعتمد على إعادة النظر في المفهوم التقليدي للتنمية، فالتنمية ضرورة إنسانية لكن مع مراعاة عدم الاضرار بالبيئة.

اللجوء البيئي ظاهرة تؤثر على توازن الأرض، فالضغط على منطقة معينة نتيجة اللجوء سيؤدي الى تأكل الموارد في تلك المنطقة كما سيؤثر على الماء و الهواء، خاصة و أن حالات اللجوء هذه أصبحت طويلة الأمد، لذلك تحرص المنظمات الدولية والمنظمات الغير حكومية المعنية بالبيئة بضرورة تحمل الدول الأكثر تلويثاً للأرض لمسؤوليتها من خلال محاولة خفض من الانبعاثات، لكن أيضاً من خلال مساعدة الدول المتضررة من التغير المناخي مادياً و أيضاً من خلال خبراتها من أجل توفير حياة مقبولة للسكان من أجل تفادي اللجوء البيئي.

فمفهوم التنمية المستدامة وإن كان صعب التحقيق في الواقع بسبب الفرق بين مخرجات الاقتصاد التقليدي، الذي يعظم الربح مع تكلفة قليلة مقابل اقتصاد مستدام مخرجاته لا تعكس تكلفته العالية، لكن يمكن تطبيقه تدريجياً بزيادة مستوى الوعي البيئي الذي تحاول التقارير الدولية و العاملين على الأمن الإنساني التسويق له كبديل يمكنه الموازنة بين عنصري التنمية و الاستدامة.

وهذا سيؤثر على مستوى السياسات، لكن أيضاً لا يمكن اغفال ما يمكن تسميته بازدواجيه المعايير في التعامل مع اللاجئين أي كان نوعهم، حيث أن هناك دول تفضل عرق ودين على آخر، وهذا يؤثر على حقوق الانسان، وبالتالي هناك تجاوز لأبعاد الأمن الإنساني التي لا يمكنها أن تفرض أو تجبر الدول قانوناً على احترام حق الانسان في اللجوء.

5-خاتمة:

بعد ما تم استعراضه يمكن القول أن التغيرات المناخية قد أدت الى زيادة عدد اللاجئين البيئيين، لكن الملاحظ هو أن التعامل مع المتضررين من الكوارث الطبيعية يكون أسرع، مقارنة مع المتضررين من التغيرات البيئية البطيئة على غرار التصحر والجفاف والتي تجبر البشر على الهجرة القسرية سواء داخلها أو خارجها، كما أن القوانين الدولية الراضية للاعتراف

باللاجئ البيئي قد ساهمت في تعقيد وضعيته، يضاف إليها الصراعات والحروب التي انتجت أعداد كبيرة من المهاجرين والمشردين، والتي جعلت الدول المستضيفة لهم تعاني من عديد الضغوطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن الضغوطات البيئية. وهذا ما أدى الى جعل قضية اللاجئ البيئي قضية غير جوهريّة مقارنة بالقضايا الدولية الأخرى.

ان تبني الحكومات خاصة حكومات الدول المتقدمة والمنظمات الدولية لمعطي الأمن الإنساني، قد ساهم في التوعية بالأمن البيئي، وحقوق الإنسان فمن حق الإنسان أن يعيش في بيئة نظيفة ويتمتع بنوعية حياة جيدة، وهذا ما أدى الى مساعدة اللاجئين البيئيين، حتى وان كانت هذه المساعدات قاصرة، الا أنها تساهم في إعطاء حل مؤقت للجوء البيئي، لكن أيضا لا يمكن للجميع الحصول على الهجرة وان كانوا يعانون من شح الموارد والتغير البيئي، لذلك فمن المهم دعم المجتمعات الهشة من أجل ضمان الأمن الاقتصادي، كما أن البيئات المتضررة تحتاج الى إعادة احيائها من أجل دفع الشعوب للبقاء في موطنها ضمانا للاستقرار الدولي.

¹ أعداد اللاجئين والنازحين قسرا تصل إلى مستوى غير مسبوق، الأمم المتحدة جوان 2023 متوفر على الرابط :

<https://news.un.org/ar/story/2023/06/112107>

² تعريف و معنى لاجئ في معجم المعاني الجامع متوفر على الرابط: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6/ar/%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6>

³ https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/refugee#google_vignette

⁴ <https://www.cnrtl.fr/definition/asile>

⁵ Pierre BRINGUIER, " Réfugié ", in Encyclopaedia universalis, Corpus 19, Paris, Les services éditoriaux et techniques d'Encyclopaedia universalis, 2002, p.560.

⁶ Yves BEIGBEDER, le Haut commissariat des Nations Unies pour les réfugiés, Op.Cit., p.15.

⁷ اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، متوفر على الرابط: <https://www.unhcr.org/ar/5355f64e6>

⁸ James Morrissey. Environmental Change and Forced Migration A State of the Art Review, BACKGROUND PAPER Refugee Studies Centre Oxford Department of International Development Queen Elizabeth House, p 3 <https://www.rsc.ox.ac.uk/files/files-1/dp-environmental-change-forced-migration-2009.pdf>

⁹ Shahriar Hossain, Understanding of Environmental Refugee or Climate Refugee Scope of Media Intervention, https://www.academia.edu/12964623/Understanding_of_Environmental_Refugee_or_Climate_Refugee_Scope_of_Media_Intervention

¹⁰ James Morrissey, Rethinking the 'debate on environmental refugees': from 'maximalists and minimalists' to 'proponents and critics', <https://journals.librarypublishing.arizona.edu/jpe/article/1844/galley/2103/view/>

¹¹ Richard Black, Environmental refugees: myth or reality? NEW ISSUES IN REFUGEE RESEARCH Working Paper No. 34, University of Sussex Falmer, March 2001 p 1

¹² DISCUSSION NOTE: MIGRATION AND THE ENVIRONMENT, 1 November 2007 <https://web.archive.org/web/20190917180653/https://www.iom.int/jahia>

¹³ Frank Biermann, Ingrid Boas, «Preparing For A Warmer World: Towards Global Governance System to Protect Climates Refugees», p.3-4.

¹⁴ تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 1994 متوفر على الرابط: https://arab-hdr.org/wp-content/uploads/2010/12/ahdr-report_2009-en-chapter_1.pdf

¹⁵ الياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008 ص 57

¹⁶ أكبر 7 كوارث بيئية بسبب الانسان، 03.12.2013 متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/news/635949>

¹⁷ هالة الحفناوي، لماذا يتردد العالم في استيعاب مهاجري المناخ، 22 نوفمبر 2022 متوفر على الرابط: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7817/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D9%88%D9%86>

¹⁸ باري بوزان وأنصار مدرسة كوبنهاغن هم من تحدثوا عن "أمننة البيئة securitizing envirenment" ، التي تراوح بين النظم الأيكولوجية والبيئة الحيوية والأنواع إلى المحيط الحيوي برمته